امكانية التغيير السياسي في الدول العربية ـ العراق انموذجا

ا.م.د. دينا هاتف مكي(*)

ملخص

ظل البعض يعّبد الدول في العالم العربي بانها تشهد نوعاً من استمرارية الحاكم و انها عصية على التغيير و لم يكن سوى الموت هو الذي يجبر الحاكم على التنحي ما عدا في بعض الحالات ، و مع هذا اسقطت احداث الربيع العربي نظرية استعصاء التغيير في المنطقة العربية اذ حدث و ان تبدل الحكام في اكثر من دولة عربية . ندرس هنا امكانية التغيير السياسي و اختلافه بين نظمٍ جمهورية و أخرى ملكية و الاختلاف بين الدول الملكية نفسها و هل سيكون التغيير نابع من القاعدة ـ أي من الشعب ـ أم سيكون منحة من الاعلى ـ أي من الحاكم ـ و هل سيكون النظام الجديد ديمقراطياً فعلاً و هل سيتخلى القائمون على السلطة عن مراكزهم بعمليةٍ انتخابيةٍ سلسةٍ ام سيظلون يحكمون بطريقة أو اخرى و سيظل الحكم يدور بين اعضاء ذات النخبة التي تولت الحكم و لنا في العراق مثال على ذلك .

المقدمة

ظل البعض يعّد الدول في العالم العربي بانها تشهد نوعاً من استمرارية الحاكم و انها عصية على التغيير و لم يكن سوى الموت هو الذي يجبر الحاكم على التنحي ما عدا في بعض الحالات و حتى ان اجبره الموت على المغادرة نجد من يخلفه من أفراد عائلته ان كان النظام ملكيا و امتدت الوراثة الى الانظمة الجمهورية لنجد الابن يخلف اباه . و اعد البعض منهم ابنه او صهره لخلافته لكن لم يملهم الزمن ، اذ حصل التغيير في وقت لم يتوقع فيه امكانية التغيير و بالطريقة التي حصل بها ، اذ غالبا ما تم

(*) مركز الدراسات الاستراتيجة والدولية، جامعة بغداد.

الاعتقاد بصعوبة او استحالة التغيير من الداخل و ان الاعتماد على العامل الخارجي في ذلك لن يغير شيئاً فالنظم الجديدة ستكون تابعة لهذه القوة الخارجية او تلك التي ساعدت و حققت التغيير ، و مع كل ذلك فقد حدث التغيير ـ بغض النظر عن الطريقة التي حدث بها ـ و ازيح بعض الحكام العرب من مناصبهم .

مع حصول التغيير أخذت هذه الدول العربية تعيش مرحلة انتقالية رغم كتابة دساتير جديدة و حصول انتخابات فيها و تولي السلطة من قبل من انتخب ، لكن عملية الانتقال من الحالة السابقة أو بالاحرى الوضع السابق الى وضع جديد مختلف لم تتحقق بشكل كامل فهذه المرحلة الانتقالية قد تطول اكثر مما يُعتقد ، وبالذات في تلك الدول التي لم تشهد انتقالاً سلساً مثل في ليبيا او سوريا او اليمن اذ انتقلت البلاد لتشهد حروباً مستمرةً لا تنتهي ، و في نفس الوقت لم تشهد دولاً اخرى تغييراً لكنها اضطرت الى مواكبة الاحداث و تقديم تنازلاتٍ لشعوبها من اجل الحفاظ على استمراريتها في الحكم و تجنب ما حدث في جاراتها .

الاشكالية هنا ان التغيير السياسي امر ممكن في كل النظم السياسية و هو ممكن في النظم العربية ، لكن فرضيتنا تدور حول ان التغيير يختلف في النظم الجمهورية العربية عنه في الملكية لا بل انه يختلف بين الدول الملكية نفسها، ففي الاولى يكون كليا في حين في الثانية يكون جزئيا ،و يختلف في انه في الاولى غالبا ما يكون من القاعدة ـ اي من الشعب ـ في حين يكون في الثانية منحة من الاعلى ـ أي من الحاكم ـ و سنحاول توضيح ذلك و هل سيكون النظام بعد التغيير ديمقراطياً فعلاً و سيتخلى القائمون على السلطة عن مراكزهم بعمليةٍ انتخابيةٍ سلسةٍ ام سيظلون يحكمون بطريقة أو اخرى و سيظل الحكم يدور بين اعضاء ذات النخبة التي تولت الحكم و لنا في العراق مثال على ذلك ، هذا ما سيحاول البحث التوصل اليه من خلال منهجٍ تحليلي و منهج مقارن و طبعا مع عدم التخلي عن المنهج التاريخي .

اولا - في معنى التغيير السياسي :

نبدأ مع التغيير اذ طرحت فكرة التغيير من قبل الكثير من المفكرين في علم الاجتماع و الاجتماع السياسي ، لكل منهم وجهة نظر معينة حوله .

فقد يعني التغيير "اما بعض التبديل في حالة نظام العلاقات الاجتماعية أو العمليات التي تحدث فيها هذه التبديلات ". و يتألف النظام هنا من أجزاء متفاعلة تعتمد على الهيكل و على التنظيم ، الهيكل. هو تصميم لاجزاء محددة تفترض محتويات معينة - أما التنظيم فيُشكل عمليات من اجل تنمية هذه الاجزاء و ادامتها و تعديلها ان احتاج الامر ، فهما جزءان متكاملان ضروريان لوجود النظام و استمراره . اما كيف يحدث التغيير فهنا يصيب الهيكل من خلال سلسلة من العمليات و الاحداث و التي تؤدي الى احداث تعديلات فيه صغيرة احياناً و كبيرة احياناً اخرى [1].

و قد يكون التغيير بشكلٍ تدرجي و احياناً بشكلٍ عنيفٍ و مفاجيء و في كلتا الحالتين يواجه عملية مضادة تحاول الغاءه و اعادة النظام الى ما كان عليه [2] ، و يمكن القول احياناً اخرى انها تحاول التكيف معه .

من الممكن ان نعتبر أي حدث و لو كان بسيطاً بانه تغيير ، احياناً تكون اجراءات في جزءٍ معين في نظام ما و لو كانت اجراءات بسيطة الا انها تعد تغييراً فاستبدال سياسي باخر يُعد من هذا القبيل سواء من قِبل المجتمع او حتى من الاشخاص الماسكين بالسلطة . او ان كان البعض يعده دليل على الاستمرارية و ليس التغيير [3] .

أما اسباب التغيير السياسي فقد أورد عبد الرحمن توفيق عدداً منها و هي كما يعتقد : الازمة ،الرؤية ،الفرصة، و التهديد [4] ، و نفسرها كما يلي :

الازمة : بان النظام او البلد يمر بأزمة ما و لا بد من اجراء التغيير - بغض النظر عن طبيعته - من اجل تجاوز هذه الازمة .

الرؤية : فهناك من يمتلك رؤيةً ،و لديه خطة مفصلة لامكانية احداث تغيير ايجابي و عليه تطبيق خطته و لن تطبق الا من خلال التغيير .

الفرصة : احياناً يمر النظام بحالات ضعفٍ او عدم استقرار تكون الفرصة فيها متاحة لاحداث التغيير أو حتى ان النظام نفسه يفسح المجال للاخرين لمشاركته و لا بد من انتهاز هذه الفرصة .

أما التهديد فيتمثل بتعرض النظام أو البلد باكمله الى تهديدٍ معين و لا بد من اجراء التغيير و الا سينتقل البلد الى حالة من الفوضى و عدم الاستقرار قد تودي به .

ثانيا ـ نظريات التغيير :

تختلف نظريات التغيير السياسي باختلاف المفكرين فماركس مثلاً يرجع التغيير الى الصراع الطبقي بين من يملك و من لا يملك لكنه وضع نهاية للتغيير بالمجتمع الشيوعي [5] ، الذي يسود عندئذ لن يكون هناك تغيير ذلك ان الصراع لديه سينتهي اذ لن تكون هناك طبقات في المجتمع يحدث الصراع فيما بينها على السلطة .

و تحدث رتشارد ابلباوم عن التغيير من خلال نظريات: التطور ، التوازن ، الصراع ، و الارتفاع ، و السقوط .

الاولى تتحدث عن التغيير من خلال التطور التراكمي الذي يحدث على صعيد المجتمع و الدولة و الذي يؤدي الى تعقد البنى الاجتماعية و تطورها بالتدريج.

اما الثانية فترى في توازن الاجزاء المختلفة في المجتمع سبباً للتغيير ، و التوازن يدفع اي تغيير في أي جزء الى ان يواجهه تغير في الاجزاء الاخرى للحفاظ على التوازن القائم .

وترى نظرية الصراع وجود صراع ما بين الاجزاء المختلفة في النظام و التي تؤدي بالتالي الى التغيير .

في حين ترى نظرية الارتفاع و السقوط الى ان المجتمعات تمر بمراحل صعود و هبوط و تقدم و تاخر تؤدي الى حدوث التغيير بغض النظر عن طبيعة نتائجه [6].

و تحدث اوغست كونت عن التغيير وتفسيره وفق التقدم الذي تمر به المجتمعات فقد كانت المجتمعات السابق ترجع اي تغيير يحدث لاسباب دينية ، و مع تطور المجتمعات و بروز الافكار الفلسفية اخذت الامور ترجع الى الميتافيزيقات و منها

التغيير[7] ، لكن بعد ذلك و مع التطور العلمي اخذت الامور ترجع الى التفكير العلمي الذي يقوم على الملاحظة و التجريب و التحليل [8] .

و يرى جابريل الموند ان التغيير يمر بخمس مراحلٍ [9]

الاولى يفترض فيها وجود توازن مسبق و يبدأ التغيير مع وجود مؤثرات على هذا التوازن سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية للنظام السياسي .

الثانية يحصل تغير الطلب السياسي و في توزيع الموارد السياسية .

الثالثة تصبح هذه المتغيرات عوامل مستقة و تحاول القيادة السياسية التحكم بها من خلال تحالفات جديدة و طبعاً تكون هناك مخرجات جديدة .

الرابعة يحصل تغيرات هيكلية و ثقافية كنتاج لهذه المخرجات .

الخامسة يظهر توازن جديد من كل ما سبق .

و تناول رانكوت رستو التغيير من خلال زاوية الرضا عن الوضع القائم من عدمه ، فعدم الرضا عن الوضع القائم ينتج فعلاً سياسياً و هذا الفعل قد تكون نتيجته النجاح أو الفشل . و طبعاً من يقوم بالتغيير حزباً كان ام حركة ام جماعة مصيره يعتمد على النجاح او الفشل ، فاذا ما نجح المسعى فاما ان يسعى القائمون بالفعل الى ان يطوروا اهدافاً جديدةً او ان يذووا وينتهوا ، لكن اذا فشل السعي فاما تنحل الجماعة او انها تعود الى عملها السابق للعمل من اجل التغيير [10].

ويرى صامويل هنتغتون في النظام السياسي على انه كل مكوّن من اجزاء أو مكونات و هذه الاجزاء أو المكونات جميعها عرضة للتغيير لكن سرعة التغير في هذه الاجزاء مختلفة ، فبعضها يتغير بسرعة عالية أو كبيرة والبعض الاخر يتغير بسرعة ابطأ ، و يحاول دراسة التغيير من خلال العلاقة بين هذه الاجزاء و تأثير تغير بعضها أو ثباته على البعض الاخر و اتجاهات هذا التغيير و اثر هذه كلها في النظام ككل. و النظام السياسي يمكن ان يعرّف بطرقٍ مختلفةٍ و يُفهم بانه يمتلك مكونات مختلفة و يتحدث عن المكونات الخمسة التالية:[11]

1- الثقافة و يقصد بها القيم والمواقف والاتجاهات والاساطير و المعتقدات المرتبطة بالسياسة و المهيمنة في المجتمع .

2- الهيكل و يقصد به التنظيمات الرسمية و التي من خلالها يصنع المجتمع القرارات السلطوية ، مثل الاحزاب السياسية ، السلطة التشريعية ، السلطة التنفيذية و البيروقراطية .

3- الجماعات و يقصد بها التشكيلات الاقتصادية و الاجتماعية الرسمية و غير الرسمية و التي تشارك في السياسة و تقدم طلبات الى الهياكل السياسية .

4- القيادة و نعني بها الافراد في المؤسسات السياسية و الجماعات الذين يمارسون نفوذا اكبر من غيرهم في مجال تجميع القيم .

5- السياسات و نعني بها انماط الفعاليات الحكومية المصممة عن وعي للتأثير في توزيع العوائد و العقوبات في المجتمع ".

يتكون كل جزء او مكون من عناصر تشكل بمجموعها هذا المكون او ذاك ، فالثقافة السياسية مثلا قد تتكون من عدة ثقافاتٍ فرعيةٍ ـ حسب طبيعة النظام السياسي و المجتمع الذي تتواجد فيه ـ و الهيكل السياسي يتألف من مجموعة من المؤسسات و هكذا بقية المكونات ، و التغيير يمكن ان ينتج عن تغير بين عناصر المكونات أو تغير بين المكونات نفسها [12].

التغيير في الدولة قد يكون شاملاً او جزئياً ، شامل عندما يحدث على صعيد السلطة السياسية و النظام السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي في الدولة لنجدها تتحول من حالٍ الى حالٍ آخر مختلف و لنا في النظام السياسي الحاكم في ايران مثال على ذلك اذ بعد 1979 تولت الحكم جماعة مختلفة تماماً غيرت من شكل الدولة و توجهاتها و النظام السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي [13]. و مصر بعد 1952 ينطبق عليها الشيء ذاته.

أما التغيير الجزئي فهو الذي يكون في أحد الاجزاء و ليس جميعها ، مثل امكانية تغيير الدستور أو تغيير اجزاء منه ، او تغيير الدولة لتوجهاتها الاقتصادية [14]، كأن تتحول من النظام الاشتراكي الى اقتصاد السوق مثل مصر في منتصف السبعينات .

فضلاً عن ان هناك "نوعين من التغيير المباغت او المفاجيء ، والمتطور البطيء ، اما اسس التغيير فهي اربعة : الحرب و الثورة و الاحداث المعلمية الكبرى و سلسلة الاحداث المتنامية و المتراكمة."[15] ، "ان التطورين البطيء و المباغت ليسا منفصلين بالكلية بل هما في الواقع متفاعلان فقد تكبر عملية ثابتة بطيئة الى ان تنفجر و تصبح حدثاً كبيراً كما يمكن لحدثٍ كبيرٍ ان يسرع مسيرة العملية الهادئة المستمرة "[16] .

تعد الحرب احد اسس التغيير ، ذلك ان النظام السياسي اذا انهزم معناه دخول الطرف الآخر ارضه و استيلاءه على السلطة و تغييره للنظام السياسي وفق رؤيته و غرضه و غالباً ما يكون التغيير شاملاً .

و طبعاً الدولة ككل تتأثر بتبعات الحرب من تدميرها لاقتصاد و البنية التحتية للدولة و كذلك البنية الاجتماعية فيها و التي يكون لها أثر بعيد المدى في استمرار الدولة ككيان واحد و يحدث هذا الامر سواء انهزم النظام أم انتصر ، فهو ما يسمى بـ" الاثر التكاثري"للحرب [17]، ذلك ان النظام السياسي سيدفع الثمن في الحالتين بهزيمته و خروجه من السلطة او ببقاءه مع دولة ضعيفة هشة قد تبقى مدة من الزمن الى ان يأتي من يقوم بالاستيلاء على السلطة فيها سواء من الداخل أو الخارج .

أما الثورة فهي ايضا احد اسس التغيير و ينتج عنها نظام مختلف عن النظام الذي كان سائداً ، مثل ثورة تموز / يوليو 1952 في مصر ، و ثورة 14 تموز /يوليو 1958 في العراق .

هناك تقسيم للثورات يتحدث عن نوعين منها : الثورات التقليدية و الثورات الجديدة ، الاولى و هي المماثلة للثورة الفرنسية و البلشفية و التي أدت الى الاطاحة بالانظمة الحاكمة بالعنف و المجيء بنظم اخرى جديدة مختلفة كلياً لكن يظل العنف مصاحباً لمرحلة ما بعد الثورة من اجل ترسيخ اسس الدولة الجديدة و ليس تحقيق الديمقراطية كما يدعي الثوار و تتطلب عملية الترسيخ هذه مواجهة الاعداء الداخليين و الخارجيين الامر الذي يعني استمرار العنف . أما الثورات الجديدة و هي ما يطلق عليها جاك غولدستون بالثورات "الملونة " فمن سماتها عدم اللجوء الى العنف و انما تعمد الى

تحشيد الجماهير باكبر عدد ممكن في مظاهرات سلمية تواجه النظام الحاكم و يرفع المشاركين فيها اعلاما ملونة و شعارات وطنية .[18]

يصف تيموثي غارتون اش الثورات التقليدية بانها " عنيفة و طوباوية .. و تنتهي بالرعب "في حين ان الثورات غير المسلحة غير عنيفة و ليست طوباوية و لا تبنى على طبقة واحدة و لكن على تحالف اجتماعي واسع و تتسم بتطبيق الضغط الاجتماعي الواسع "قوة الشعب" من اجل ان تجبر حاملي السلطة على التفاوض"[19].

تعد الاحداث المعلمية الكبرى احدى اسس التغيير ـ مثل وفاة زعيم مهم فجاة ـ اذ يكون لها تبعات مهمة في المرحلة التي تليها [20]، ذلك ان النظام قد يكون غير مهيء للتغيير او ربما يكون للحدث نفسه دور في رسم مرحلة ما بعده ، فتاريخ 11 سبتمبر/ ايلول يعد من الاحداث المعلمية الكبرى التي وضعت نقطة فاصلة في تاريخ المجتمع الدولي ككل بدات معه مرحلة جديدة تختلف عما سبقها سواء من حيث طبيعة الاحداث و المتغيرات او طريقة التعامل معها ، كما تعد احداث ما يسمى بـ" الربيع العربي " احداثاً معلميةً كبرى اختلفت المنطقة العربية كلها معها و بعدها، اذ يعد تاريخ انطلاق "ثورة الياسمين" في تونس في ديسمبر//كانون الاول 2010 تاريخاً فاصلاً في حياة المنطقة العربية ككل اختلفت معه عن المرحلة السابقة التي كانت تعيشها .

ثالثا ـ التغيير في الدول الجمهورية

كان الجميع يقول ان العالم العربي هو الوحيد الذي لم تمسه الموجة الثالثة للديمقراطية [21]، مع هذا حدث حراك جماهيري واسع في اكثر من دولة عربية و عده البعض منهم امراً مفاجئاً و غير متوقعاً لذا يمكن ان يعد حدثاً معلمياً كبيراً ، و لكن في حقيقة الامر ان هذا الحدث المعلمي الكبير جاء نتيجة تراكم زمني لاحداثٍ و متغيراتٍ عدة [22] ، و "ينظر المراقبون الى الاحتجاجات الجماهيرية التي اجتاحت بعض الاقطار العربية في الاونة الاخيرة بنوع من المفاجاة و عدم التوقع ، و هي وجهة نظر صحيحة اذا ما اغفلنا عامل الزمن و صيرورة المجتمعات و التراكم الثقافي الا انها ليست كذلك اذا ما استصحبنا تحليليا هذه المعطيات ، ذلك بان من ينظر الى المجتمعات العربية كمجتمعات ثابتة لا تتحرك تغيب عنه جملة من المتغيرات

الديمغرافية و الاقتصادية و حتى السياسية التي تنمو بشكل بطيء لا يكاد يلحظ لكنها ذات تاثير كبير على المدى المنظور .."[23] ، اذ عاش المواطن العربي خيبات امل كبيرة دفعته للخروج في اكثر من مرة رفضاً للاوضاع التي يعيشها من حيث سيطرة فئة معينة على السلطة و عدم السماح للاخرين بممارسة حقوقهم السياسية و انتهاكات حقوق الانسان فضلاً عن تراجع دور الدولة في عملية التنمية ـ مقابل الزيادة السكانية الكبيرة ـ مع ضعف مواردها و خضوعها لشروط المنظمات الاقتصادية الدولية من اجل الحصول على دعمها المادي و الذي ادى الى زيادة في الاعباء الاقتصادية المترتبة على المواطن فضلاً عن تراجع دور الدول العربية بشكل عام على الصعيد الدولي و ظهورها بمظهر التابع الضعيف دائماً ساهمت في اضعاف ثقة المواطن بحكومته و و رغبته بتغيير الاحوال نحو الاحسن .

مع هذا يرتبط التغيير بوجود عاملين ذاتي و موضوعي و الاخير يتعلق بانقطاع الصلة بين الحاكم و المحكوم اما الاول فيتعلق بقدرة المحكوم على ادراك اهميته و دوره في عملية التغيير ، فغالباً ما كان العامل الاول غائباً و بالتالي لم يتحقق التغيير و كان الجمود السياسي هو المسيطر في الساحة العربية [24].

وكانت الانظمة العربية تعمل ما في وسعها لحماية استمرارية حكمها ، يقول جيمس كوينليفان ان الانظمة العربية حاولت جعل نفسها منيعة ضد اي انقلاب او تغيير بعدة وسائل هي : استخدام الولاءات العائلية و الاثنية و الدينية ، انشاء قوات عسكرية موازية للقوات العسكرية الموجودة و موازنة لها ، انشاء اجهزة امنية متعددة تراقب الناس و تراقب بعضها بعضا ، تشجيع المهنية في الجيش الاعتيادي ، و اخيراً استخدام الاموال لتحقيق اهدافها [25] .

يمتلك المواطنون قوة التغيير لكنهم يجب ان يدركوا اولا امتلاكهم لها ، يعتقد شارب ان للمواطنين ستة انواع من القوة يستطيعون ان يسحبوها من النظام و بالتالي يحققون التغيير:

1-"يستطيع المواطنون رفض منح الشرعية للحاكم ، يحدث هذا عندما يرفض الناس نتائج انتخابات مزورة مما يصعب على الحاكم الحصول على المصداقية في الداخل و

الخارج ،2- يستطيع الناس انهاء ايديولوجيات الطاعة التي تشجع على الخضوع للحكومة ، و يمكن ان يحدث هذا عندما يقوم القادة الدينيون بتفسير النصوص لدعم المقاومة ....3- يستطيع المواطنون رفض التعاون مع النظام ...4- يستطيع المواطنون سحب مواردهم المادية من النظام عن طريق رفض دفع الضرائب او شراء سلع و خدمات الحكومة .5- يستطيع الشعب اضعاف قدرة الحكومة على الاداء من خلال قطع خبراتهم و عملهم منها من خلال اضراب عام .6- يستطيع المواطنون افساد او ابطال قوة الحاكم اما بواسطة اضعاف ولاء قوات الامن في الدولة و دعم التمرد او عن طريق رفض الردع بواسطة العقوبة او القمع ." ذلك اذا ما اتبعت هذه الخطوات فلن يستطيع النظام الاستمرار و سيسقط [26]، او على الاقل يوضع في موضع حرج يضطره الى مواجهة الاحداث .

و قد حدث ان خرجت الجماهير باعداد كبيرة للشارع ساحبة المصداقية من النظم الحاكمة و واقفة بوجهها راغبة باحداث التغيير، فهي تمثل النوع الثاني من الثورات اي الثورات الجديدة التي تعتمد تحشيد الناس باعداد كبيرة . اما كيف واجهت الانظمة الاحداث ؟ كان امامها اما ان تخضع و تتنازل و هو ما حدث في تونس و مصر ، و اجبر علي عبد الله صالح في اليمن بالتخلي عن السلطة وفقا للمبادرة الخليجية . او ان تلجا الى القمع و هنا قد تزداد قوة الاحتجاجات ، و قد يصل الامر بالاحتجاجات السلمية ان تتطور الى احتجاجات عنيفة و هنا يدخل البلد في دوامة حرب اهلية لا يعرف مداها [27] كما حدث في سوريا و قد تتدخل قوى خارجية لدعم المحتجين كما في ليبيا عندما اشتركت قوات الناتو في ضرب قوات القذافي و ساعدت على الاطاحة به. او ان تلجا الانظمة الى المناورة و استخدام اسلوب تقديم التنازلات ـ اسلوب التكيف مع التغيير ـ مقابل بقاءها في السلطة اي انها تقوم باحداث تغيير جزئي و ليس كلي . و هنا في جميع حالات التغيير كان للجيش دورا فيه .

فيما يتعلق بدور الجيش في الحياة السياسية ، حاولت معظم الانظمة العربية اما تحييد المؤسسة العسكرية او استخدامها و كسبها الى جانبها [28]، فقد حاولت بعض الانظمة ابعاد هذه المؤسسة عن ممارسة اي دور سياسي و ابقاءها في دورها في حماية الحدود

الخارجية للدولة ، و حاول البعض الاخر استخدام هذه المؤسسة في حمايته و حماية نظامه و جعل المنتمين اليها من جهات معينة . قبلية، اثنية ، دينية ، جهوية ، و حتى طائفية . اي من الفئة التي ينتمي اليها رئيس الدولة ،من اجل ربطهم بها و ضمان ولاءهم لها ، في حين اهتم البعض الاخر بايجاد مؤسسات عسكرية رديفة تعمل على الحفاظ على امن النظام مثل الحرس الجمهوري او الحرس الرئاسي او قوات النخبة او القوات الخاصة، فضلا عن دور المؤسسات الامنية المتعاظم في حماية "امن النظام ".

كيف يتحرك الجيش ؟ قد يتحرك وفقاً لمصلحته ، ذلك انه اذا راى في تغيير الاوضاع مصلحة له ، عندئذ يقف مع المتظاهرين ، و لكن عندما يشعر ان مصالحه تتهدد من المتظاهرين عندئذ يقف مع النظام [29]. و طبعا عندما تكون المؤسسة العسكرية مؤسسة مهنية و تهتم بالصالح العام عندئذ تقف مع مصلحة الدولة و استمرارها ككيان واحد . فقد وقف الجيش مع المتظاهرين في مصر و استلم المجلس العسكري السلطة من الرئيس مبارك ، اما في تونس فقد حاول الجيش ان ينأى بنفسه عن الاحداث لكنه لم يقف الى جانب زين العابدين و في الوقت نفسه لم يمارس الدور الذي مارسته المؤسسة العسكرية في مصراذ لم يستلم السلطة . يرى البعض ان نظام زين العابدين بن علي و من قبله الحبيب بورقيبه ابعد الجيش عن الحياة السياسية و الاقتصادية و قد استعان زين العابدين بجهاز المخابرات لحماية حكمه لذا لم يكن للجيش رغبة في الدفاع عن نظامه ، و استمر الجيش في تونس بالنظر الى نفسه انه حامي للبلاد ضد العدو الخارجي و ليس الداخلي لذا لم يتدخل في مرحلة ما بعد التغيير [30].

و في اليمن انقسم الجيش على نفسه بين مؤيد للمتظاهرين و مؤيد لنظام علي عبد الله صالح و يعود هذا الى بناء الجيش على اساس الولاءات القبلية و قد ادى هذا الاتقسام الى ضعف دور الجيش كمؤسسة و انغمس فيما بعد في حرب اهلية بين مؤيدي الرئيس السابق صالح و معه انصار الله المعروفين اعلاميا بالحوثيين و بين مؤيدي حكومة الرئيس الحالي عبد ربه منصور هادي . اما في ليبيا و رغم وقوف المؤسسة الامنية الى جانب نظام القذافي الا ان التدخل العسكري الغربي اطاح بالنظام و اضعف الجيش الوطني و تفتت الاخير خصوصا و ان الكثير من وحداته تعتمد على

الولاء القبلي المناطقي و بالتالي لم يكن له دورا في الحياة السياسية فيما بعد و انما اصبح اداة بيد من يستخدمه . و في سوريا وقف الجيش الى جانب النظام السوري ـ باستثناء بعض الانشقاقات ـ و دخل في حرب اهلية لم تزل قائمة الى يومنا هذا لكنه لم يمارس دورا سياسيا عدا كونه ساند للنظام .

اما اسلوب المناورة و محاولة استيعاب المتظاهرين فقد لجات اليه دول عربية اخرى و بالذات الدول الملكية التي حاولت استيعاب الاحداث في المنطقة العربية و ضمان عدم انتقالها اليها ، و تقسم الانظمة الملكية الى تلك الخليجية و كل من الاردن و المغرب و قد اتبع الفريقان اسلوب الاحتواء و ان بطرق مختلفة .

رابعا ـ التغيير في النظم الملكية

هناك من يطرح فكرة ان الدول الخليجية الغنية القائمة في اقتصادها على الريع استطاعت مؤقتاً تأجيل حدوث التغيير فيها نتيجة ارتفاع مستوى دخول الافراد و مستوى الرفاه بشكل عام في هذه الدول ، لكن هذا الرفاه نفسه يؤدي الى تشجيع التحول نحو الديمقراطية نظرا لتوسع الطبقة الوسطى فضلاً عن توسع التعليم افقياً و عمودياً الامر الذي سيشجع من مطالب هؤلاء الافراد انفسهم مستقبلاً بالتحول نحو الديمقراطية [31]. اي ستتم المطالبة بالتغيير و لو بعد حين .

حاول البعض في الدول الخليجية ان يحقق تغييراً ، و لكن من خلال النظام و ليس بالخروج عليه ، ففي السعودية مثلا قدم مثقفون سعوديون عريضة في آذار / مارس 2011 حملت عنوان " اعلان وطني للاصلاح " طالبوا فيها بالتحول الى نظام ملكي دستوري و لكن بان يتقدم النظام نفسه بالمبادرة عبر اعلان ملكي ، و طالبوا بوضع برنامج زمني لتحقيق الاصلاحات في المملكة [32] . في حين خرج البعض الاخر بمظاهرات مطالباً بالتغيير و ذلك في المنطقة الشرقية من السعودية .و خرج المتظاهرون في البحرين مطالبين بتغيير في الحياة السياسية . في السعودية عندما حصلت احداث الربيع قامت بمواجهة الامر من خلال حظر المظاهرات و تعزيز القبضة الامنية و في الوقت نفسه استخدمت الاموال لتهدئة النفوس اذ اعلن الملك

انذاك عبد الله برنامج دعم بـ 130 مليار دولار ، فضلا عن مساعدة رجال الدين الذين افتوا بحرمة المظاهرات [33] . اما في البحرين فقد لجأ الحاكم الى محاولة فرض النظام بالقوة و في الوقت نفسه تقديم بعض التنازلات مثل تعديل الدستور .

في العموم اختلفت طريقة مواجهة الاحداث باختلاف الملكيات و ان كانت محاولة احداث التغيير من الاعلى موجودة فيها جميعاً ـ احداث تغيير جزئي بادخال تعديلات ـ اي من جانب السلطة : حدثت تعديلات دستورية في كل من الاردن و المغرب و الامارات و سلطنة عمان سنة 2011، و البحرين في 2012 ، و كانت بتوجيه من السلطة الحاكمة فيها و لم تكن الجهات المسؤولة عن التعديل منتخبة ، كما لم يكن هناك استفتاء على هذه التعديلات عدا في الاردن [34].

استقرار الانظمة الملكية في المنطقة يرجعه البعض لاسباب مختلفة و ان كان اخرون يرون ان هذه الانظمة في طريقها الى الزوال ما ان تاتي اللحظة المناسبة [35].

تقسم الانظمة الملكية في المنطقة الى نوعين : في الاردن و المغرب الملك يحكم كفرد ، في حين في دول الخليج تحكم العائلة ، صحيح هناك ملك او امير لكنه جزء من منظومة واسعة تحكم البلد و هناك توازن فيما بينها ، و عليه فان التغيير الذي يحصل يختلف اذ يستطيع الملك في الاردن او المغرب اعطاء المزيد من السلطات الى البرلمان او رئيس الوزراء لكن هذا الامر مختلف في الملكيات الاخرى فكلما زادت الصلاحيات المعطاة للبرلمان او الوزارة معناه ان صلاحيات و سلطات العائلة الحاكمة قد تقلصت [36].

كتب اليوت ابرامز احد العاملين في الادارة الامريكية ان الملكيات العربية اكثر شرعية من الجمهوريات فهم لا يمتلكون تاريخا مليئا بالعنف او سجون مليئة بالمعتقلين [37] . و ربما رضى الشعب لهذه الاسباب أو ربما لانه راى ما آت اليه الامور في بقية دول الربيع من عدم استقرار و عنف و تراجع في المستوى الاقتصادي و بالتالي خاف على مصير الدولة في ان تدخل حربا اهلية لا تعرف نتائجها .

و قد كتب خالد الدخيل عالم الاجتماع السعودي عن الشرعية الثقافية للملكيات واسبابها: وجودهم في الحكم لمدة طويلة ، و انها انظمة تقليدية ولدت من رحم المجتمع التقليدي و متناغمة معه، وانهم اقرب الى الشعب من حكام الجمهوريات [38].

و هناك جدلية اخرى ان الملكيات افضل في الحكم و ان نتاج حكمها و عوائده على الشعب افضل من الجمهوريات و انهم اقدر على تحقيق الاصلاح السياسي في مواجهة المعارضة و بالتالي يهدئون من مطالبها [39]. و من هنا ياتي استقرارها .

تمتلك الملكيات القدرة على تقديم تنازلات من اجل ارضاء المعارضة الامر الذي يدفعها لعدم المطالبة بالتغيير . و عليه وفقا لهذه الفرضية فان الملوك اقدر من الرؤساء على تحقيق الاصلاح ، فهم يستطيعون الاصلاح و يبقون فوق كل الجدل السياسي "الاصلاح من اعلى " . فهم يستطيعون تحمل التعبير عن عدم الرضا و احيانا يتوسطون بين الاجنحة المختلفة بدون الخوف على مواقعهم . و يسمحون للمجتمع بالتنافس على شغل المراكز السياسية في الدولة بدون ان يتم المساس بهم كملوك فمركز الملك ثابت و واضح . فالانتخابات الحقيقية لا تؤثر على مواقعهم في حين ان الرئيس ممكن ان يُنحى لو خسر في الانتخابات [40].

الملكيات في الخليج تختلف قليلاً ذلك انها تكون بمثابة حزبا حاكما يشغل المراكز الاساسية في الدولة ، لكن اذا حصل الاصلاح معناه انه يمس مصالح العائلة ، و حتى التوازن فيما بينها و بالتالي يمس حكمها [41].

التغيير الذي حدث في الدستور المغربي سنة 2011 جعل الملك يختار الشخص الذي حقق حزبه الفوز الاكبر في الانتخابات رئيسا للوزراء ، و قد شهدت الاردن تغيرات عديدة لرؤساء الوزارات ، و تم تعديل قانون الانتخاب جزئيا ليسمح بدور اكبر للاحزاب [42].

لم تستطع الملكيات في الخليج مجاراة تلك في الاردن و المغرب في الاصلاح السياسي اذ يستطيع ملك الاردن مثلا صرف رئيس الوزراء و لكن لو حدث هذا في دول الخليج معناه ان الملك يصرف عمه او اخيه او ابن اخيه و هكذا ، و حتى عندما يستبدل امير فانه يستبدله بامير اخر من العائلة المالكة .و عليه فان مخارج او

مجالات الاصلاح للملكيات العائلية اضعف منها للملكيات الفردية [43]. مع هذا كان للموارد المالية الكبيرة التي تمتلكها دول الخليج دور في التقليل من اخطار التغيير .

اثناء احداث ما يسمى بالربيع العربي حصل دعم بين الدول العربية ذات النظم الوراثية بعضها للبعض الاخر ، لكن هذا الدعم ناجم عن المصلحة و ليس عن تقارب ايديولوجي ، قد يحصل ان تدعم الاوتوقراطيات بعضها ، او حتى تدعم التغيير لكن فقط التغيير الذي يحقق مصالحها ، ففي خضم التغيير قد يدعمون النظام الحاكم او يدعمون قوى التغيير طالما ان هذا او تلك يحققون اغراضهم في الامن او الاقتصاد و غيرها و بغض النظر عن توجههم الايديولوجي [44]. مع هذا كان هناك دعم سعودي للبحرين اثناء المظاهرات التي حدثت اذ دخلت قوات درع الجزيرة لحماية النظام الملكي في البحرين و هو في نفس الوقت حماية للنظام السعودي و ضمانة بان لا تنهار احدى انظمة دول الخليج الامر الذي يهدد بانهيار الاخرين .

خامسا ـ نتائج التغيير

اختلف الباحثون حول نتيجة التغيير منهم من يرى انه لن يؤدي الى الديمقراطية و انما الى شكل جديد من التسلطية و بعض اخر يرى انه سيؤدي الى نظام هجين ما بين الديمقراطية و التسلطية و اخرون يرون فيه يؤدي الى حالة من عدم الاستقرار و اخرون ياملون في التحول نحو الديمقراطية [45].

و سيكون تحليلنا هنا من خلال منظومة القيم و دورها في التغيير و بالذات في المرحلة الانتقالية ، ذلك ان النظام الحاكم يكون قد استند الى منظومة من القيم في تبرير ممارساته قد يكون هذا الامر صالح لمدة من الزمن لكنه قد يخرج عليها او ان هذه المنظومة لم تعد صالحة لحكم المجتمع و بالتالي نجد هناك من ياتي بمنظومة قيم جديدة يحاول ان يضعها محل تلك القديمة و يستبدل معها النظام الذي كان يحكم بتلك القديمة ، لكن منظومة القيم الجديدة هذه لا بد من ان توضع بعناية بحيث تؤسس لمرحلة جديدة و لا بد من ان يحصل عليها اتفاق بين جميع افراد المجتمع لكي تكون صالحة للتطبيق [46].

هل سيحصل صراع بين الجهات المختلفة خلال المرحلة الانتقالية لان كل طرف يحاول ان يضع منظومة القيم التي تلائمه ؟ و بالتالي تؤثر في شكل النظام المستقبلي تعرف القيم بانها " تجسيد للمدركات الجماعية التي تتولد خلال فترة زمنية معينة و داخل حيز جغرافي محدد ، لتوجه و تحكم بنية العلاقات المتبادلة للمجتمع الذي ظهرت فيه .وهي بهذا نقل لمجموعة من الغايات من طور الفكرة الى طور التجسيد كقاعدة سلوك قادرة على التاثير في مجريات الاحداث اما بالدفع الى الفعل او بمنع الفعل" [47] .

هناك نوعين من القيم : القيم الجماعية ، و قيمة القيم ، و الاخيرة تكون "ذات بعد انساني مجرد مثل العدالة في الاسلام و الحرية عند الليبراليين و المساواة المطلقة عند الماركسيين " في حين ان القيم الجماعية يكون مصدرها الثقافة و كل ثقافة لها مرجعيتها و الاطار الذي يؤطرها دينياً كان ام ايديولوجياً . وقد يتفق معظم من قام بالحراك حول قيمة القيم ، لكن طبعا من قام بالحراك لا يحمل جميعهم نفس الفكر و لا نفس الايديولوجيا و لا حتى نفس الاطار المرجعي الثقافي ، لذا نجدهم يختلفون في قيمهم الجماعية و من ثم يعتقد ـ من قام منهم بالفعل الاجتماعي ـ احقيته في ان تسود منظومته الفكرية و القيمية محل قيم النظام السابق و من هنا تبرز المشكلة في الصراع بين قيم الجماعات ، اي ان الصراع هنا ذي طابع مزدوج او ذي وجهين صراع بين قيم النظام القديم و قيم المنتفضين و الصراع الاخر بين قيم المنتفضين انفسهم [48].

الصراعات القيمية البينية بين المنتفضين او القائمين بالحراك تهدد عملية الانتقال نفسها ذلك ان لمثل هذه الصراعات نتائج سلبية قد لا يمكن التحكم بها [49] ، و من الممكن ان تعيد انتاج الدكتاتورية .

فقد انشغلت اطراف الحراك كل من جانبه بمحاولة فرض رؤيته لما يجب ان يكون عليه التغيير و شكل النظام المستقبلي دون ان ياخذ بالحسبان الاطراف الاخرى و رؤيتها بعّد الجميع مساهمين بالحراك و مواطنين في الدولة من حقهم ان تكون لهم رؤيتهم و آمالهم و ايضاً مخاوفهم ، و قد حاول كل طرف تعظيم مكاسبه على حساب الطرف الاخر [50].

مثلا اثناء المرحلة الانتقالية في مصر و بعد نجاح الاخوان في الانتخابات النيابية و كذلك الرئاسية لم يدخروا جهداً في الاستيلاء على كل مفاصل الدولة ، الامر الذي اثار مخاوف الاخرين على مستقبل الدولة و العملية الديمقراطية و بدلاً من ان يحاول الاخوان حل الامور بحكمة لجأوا الى الصدام مع بقية المجتمع و المؤسسات الاخرى في الدولة الامر الذي عجل بتنحيتهم و ابعادهم عن الحياة السياسية [51].

خلال العملية الانتقالية يكون هناك عدم وضوح و تخبط في مسالة المشاركة السياسية ـ سواء كان مقصود ام غير مقصود ـ المفروض ان يهيء الانتقال الامر للوصول الى الديمقراطية التي تعطي الفرصة للجميع للمشاركة في الحياة السياسية ، لكن كيف يتم هذا الامر ؟ اذ يتم خلال المرحلة الانتقالية ابعاد الاشخاص الذين ينتمون للنظام القديم خوفا من افسادهم لعملية الانتقال، وهنا يتم حرمان الافراد من حقوقهم السياسية التي تفترضها الديمقراطية، وعلى النقيض في احيان اخرى يتم السماح لجزء من النظام القديم بالمشاركة خصوصا اذا ابدى استعدادا بالمساهمة و دعم التحول الجديد، وقد ياخذ هؤلاء بالعمل كمعارضة من خلال النظام الجديد و ربما يتولون السلطة اذا فازوا في الانتخابات [52].

المفروض ان يدرك الجميع في العملية السياسية ان الاخر ليس عدواً يجب التخلص منه و لكنه منافس من حقه ان يمارس حقوقه السياسية ـ و لكن في ظل العملية الديمقراطية و الا يتجاوز عليها ـ و من حقه ان يتولى السلطة ان فاز في الانتخابات و مارس السلطة بطرق قانونية [53].

عندما تنجح الثورات او حتى من يقوم بحراك اجتماعي واسع فان من يقطف ثمار العمل هو من يمتلك اكبر قدرة على التنظيم و بالذات الجماعات التي كانت موجودة زمن النظام القديم الا انها كانت ممنوعة من امتلاك السلطة السياسية، ذلك ان الذين قاموا بالفعل السياسي و اطاحوا بالنظام لا يمتلكون القدرة التنظيمية على ادارة الامور ، وعليه هنا لا بد من معرفة ليس فقط مدى قوة النظام السياسي القائم وانما مدى قوة وقدرة معارضيه ومدى استعدادهم لتولي الامور، وغالبا ما كانت الجماعات الاسلامية

في الدول العربية هي الاقدر في هذا المجال [54] . و غالبا ما يعتقد هؤلاء باحقيتهم بتطبيق رؤيتهم التي يعتقدون انها هي وحدها الصحيحة .

احيانا يكون المجتمع نفسه غير مهيأ للتحول الديمقراطي ففي ليبيا عمل القذافي مثلاً على جعل المجتمع غير سياسي و لم تكن هناك مؤسسات سياسية بالمعنى الحقيقي في ليبيا تستطيع المعارضة ان تستخدمها ،و تشكلت النخبة الحاكمة فيها من افراد عائلته ، و يمتلك النظام مؤسسة واحدة في مواجهة معارضيه و هي المؤسسة الامنية و التي تمكن الناتو من خلال ضرباته الجوية من تعطيلها ، وما بعد القذافي لم يكن هناك مجتمع مدني و لا ثقافة سياسية و لم تكن هناك قيمة جماعية و لا حتى قيمة القيم و بالتالي فان الانتقال كان و ما يزال صعبا [55].

هل ما يجري حقا تحول نحو الدمقرطة ام نحو اللبرلة في الدول العربية ككل ؟"تفهم الليبرالية هنا على انها انفتاح النظام السياسي من اجل استقرار النظام السلطوي الواقع تحت الضغط"،..." اذ تشكل اللبرلة ستراتيجية انقاذ للانظمة السلطوية و اجراءات تتخذ يمكن تعكس في الاوقات التي يقل فيها الضغط .."..." و يمكن ان تؤدي اللبرلة الى الدمقرطة برغم نوايا مستخدميها .."[56] اي ان النظم و بالذات تلك التي حدث فيها تغيير جزئي تحاول المناورة من اجل انقاذ نفسها ، اما تلك التي حدث فيها تغيير كلي فهي لا تزال تحاول ان تضع لها صيغة واضحة و نهج تسير عليه الا ان الارث السلطوي الذي ظل مدة طويلة لا يزال يشكل جزءا من الثقافة السائدة في المجتمع و حتى عند من يمتلك السلطة لذا يحتاج الامر مدة من الزمن لكي يتم التحول نحو ديمقراطية حقيقية .

سادسا ـ التغيير السياسي في العراق

في العراق حدث التغيير بواسطة قوة خارجية شنت حربا على الدولة اسقطت من خلالها النظام الحاكم و استبدلته بنظام جديد وضعت صيغته و شكله بما بلائمها هي و ليس بما يلائم المجتمع العراقي .

في العراق تغيرت القيم المهيمنة في المجتمع و لم يكن تغيرها بشكل مفاجيء و انما حدث الامر بشكل تراكمي تطوري و ساهم خضوع العراق لحصارٍ اقتصادي قاسٍ في تغيير طبيعة القيم السائدة في المجتمع كما ساهم الاحتلال الامريكي و طبيعة السياسات التي مارسها في تكريس قيم جديدة في المجتمع و ثقافة تختلف عن تلك التي كانت في السابق فضلا عن تكريس الطائفية كمنهج في ادارة الدولة .

اما الهياكل فقد وضعت من خلال قانون الدولة الانتقالي و بعد ذلك من خلال الدستور فانتقل العراق الى نظام برلماني اتحادي بعد ان كان دولة بسيطة و اصبح الدستور يفترض ثلاث سلطات منفصلة بعضها عن البعض الاخر ، فضلا عن اتاحة حرية العمل الحزبي، و تشكلت اثر ذلك العديد من الاحزاب يحاول كل منها الوصول الى البرلمان . و اتيح المجال لمنظمات المجتمع المدني على اختلاف انواعها بالعمل ومؤسسات اخرى متنوعة بالعمل في المجتمع العراقي.[57]

واختلفت القيادات الجديدة عن تلك التي كانت في السابق اذ جاءت في معظمها من خارج البلد و شكلت احزابها في الخارج و تمكنت من الوصول الى السلطة بمساعدة قوات الاحتلال و انضمت اليها فئات اخرى من داخل العراق حاولت ان يكون لها دوراً في العملية السياسية ، اما السياسات من حيث توزيع العوائد و فرض العقوبات فقد وضعت بطريقة مختلفة عن السابق و تحول نمط النظام الاشتراكي الذي كان سائداً بدرجة او باخرى الى نمطٍ ليبرالي بدرجة معينة .

اي ان التغيير شمل العوامل الخمسة التي ذكرها هنتغتون لكنها حدثت بعد فعل التغيير نفسه و الذي كان نتيجة عامل خارجي و ليس داخلي صحيح ان البلد كان مهيأ للتغيير ولكن لم يحصل فعل او حراك داخلي يطيح بالنظام و الانتظار كان للتدخل الخارجي.، وهنا التغيير شاملاً و ليس جزئياً .

من هي المفروض ان تكون قوى التغيير في العراق : الاحزاب ، الجيش ، الشعب

الاحزاب لم تكن هناك احزاب ، اذ كان حزب البعث هو الحزب الوحيد ، صحيح ان هناك حزبين كرديين في شمال العراق ـ الاتحاد الوطني ، و الحزب الديمقرطي

الكردستاني فضلا عن الاكراد الاسلاميين ، الا ان هذه الاحزاب كان نشاطها يقتصر على المنطقة الشمالية و اغراضها واضحة في تحقيق مصالح الاكراد فحسب .

في علاقة النظام الحاكم السابق بالشعب فقد انقطعت صلته بالشعب و لم تعد منظومة القيم التي اعتمدها تجدي نفعاً خصوصاً في ظل حصار اقتصادي فرض من قبل المجتمع الدولي على البلد افقد معها النظام قدراته الاقتصادية و الريع الذي يمكنه من تحقيق تنمية بشرية و رفاه عام يجعل المجتمع يغض بصره عن اخطاء النظام و بالتالي لم يعد بامكانه البقاء سوى باستخدام المنظومة الامنية ـ التي كان يراقب بعضها البعض الاخر . اما الجيش العراقي فقد انهكته حرب الثماني سنوات مع ايران ، و دمرته القوات الامريكية بقدراتها العسكرية المتقدمة في حرب 1991 فلم يعد بامكانه حماية النظام او تحقيق اي تغيير لصالح الشعب ، و الاخير لم يكن يمتلك الادوات التي تمكنه من الوقوف بوجه النظام بالرغم من ان الاخير كان قد وصل الى مرحلة الهرم في ضوء تقسيمات ابن خلدون للمراحل التي تمر بها الدول ، و كان من السهل على اية عصبية جديدة ـ وفق مفهوم ابن خلدون ـ ان تستولي على الحكم و الدولة ، فتمكنت الولايات المتحدة بسهولة من ازالة النظام الحاكم و اقامة نظام جديد في 2003، ذلك انه من الطبيعي ان من يمتلك القوة هو من يضع شروط اللعبة السياسية و الحكم و هكذا كان .اي ان التغيير الذي حصل صحيح انه كان نتيجة حرب لكنه كان نتيجة لتراكم احداث كثيرة و مراحل زمنية متعددة اوصلت العراق الى امكانية التغيير و لكنه تغيير من الخارج و ليس من الداخل اي فرض بواسطة قوة خارجية .

وكان من الامور التي لجأت اليها الولايات المتحدة كاحد اسس التغيير تقويض اركان حكم النظام السابق خوفا على التغيير الذي سوف تحدثه من ان تظهر قوة معاكسة تقف بوجهه او حتى تستغله لصالحها فعمدت الى حل الجيش العراقي ، و حل جميع المؤسسات الامنية فضلاً عن حل وزارة الاعلام و كل ما يرتبط بها و خلق منظومة اعلامية جديدة مرتبطة بالحكم الجديد و بمن يمتلك السلطة ، طبعاً مع حل حزب البعث و اعتبار منتسبيه من عضو فرقة فما فوق خارج نطاق الخدمة المدنية .

وقد عملت "سلطة الائتلاف المؤقتة" برئاسة الحاكم بول بريمر على وضع اسس جديدة للدولة تقوم على المحاصصة ـ ابتداءاً بمحلس الحكم ـ بين افراد المجتمع العراقي في ادارة شؤون الدولة وفق نسب وضعتها هي و استمرت هذه النسب في الحكم الى يومنا هذا .و تم وضع دستور جديد للبلد وفق الرؤية الجديدة او منظومة القيم الجديدة و انتخب برلمان ، و قد ساعد النظام الانتخابي على وصول احزاب عديدة الى البرلمان ، و كان ان جرى الامر على جعل الحكومة توافقية بدلا من ان يحكم الحزب الحاصل على اعلى الاصوات و بالتالي اضاع امكانية وجود معارضة حقيقية تقوم بالمراقبة على اعمال الحكومة فالكل مشارك و الكل يود الحفاظ على المصالح التي حققها لشخصه و لحزبه و بالتالي لن يحاول تحقيق تغيير جدي على صعيد الدولة ، و حتى بحدوث اكثر من انتخابات ـ 2005 ، 2010 ، 2014 ـ بقي الاشخاص ذاتهم نتيجة طبيعة النظام الانتخابي الذي يتيح ضم اشخاص لم يحصلوا على القاسم الانتخابي المطلوب من خلال منحهم اصوات من الشخص الذي حصل على نسبة عالية من الاصوات وهنا بقي اشخاص لم يرض عنهم الناخب العراقي.

و مع حدوث حركات التغيير و نزول المواطنين في بعض الدول العربية الى الشارع ، سارع البعض الى العمل على نقل التجربة الى العراق و لكنها لم تكن ناجحة لاسباب موضوعية كثيرة منها قلة الاعداد و دور الاجهزة الامنية في مواجهتها ،فضلاً عن المخاوف من امكانية استغلالها من جهات مختلفة خارجية او حتى عابرة للقومية ، و بالتالي لم يكن هناك امكانية للتغيير من خلال دور الجماهير .

و تمت معاودة الكرة مرة ثانية و قد حاول التيار الصدري و من خلال المظاهرات تحشيد عدد لاباس به من المواطنين لاحداث تغيير في بعض شخوص العملية السياسية[58]ـ نظرا لانه جزء منها و اعضاءه يشغلون وزارات في الحكومة ـ يحصل من خلاله على عوائد معينة للتيار لكن حركته باءت بالفشل و رغم حدوث شد وجذب بين هذا التيار و باقي اعضاء الطبقة السياسية الا انه في الحقيقة جزءاً لا يتجزأ منها و جزء من التحالف الوطني الحاكم في العراق [59]و الذي مكن نوري المالكي في السابق وحيدر العبادي حاليا من الوصول الى رئاسة الوزراء من خلال النسبة العددية التي

يمتلكها في البرلمان و التي ايدت الشخصين و عليه فان اية امكانية للتغيير في الوقت الحالي تعد امراً مستبعداً خصوصا مع عدم وجود اي تأثير للشارع العراقي على اي عملية تغيير ربما لادراكهم ان العملية تتضمن قوى خارجية اكبر منهم . اي ان عملية تداول السلطة حاليا هي خارجة عن ارادة المواطن حتى و ان صوت لهذا الشخص او ذاك في الانتخابات فالنتيجة قد لا تنسجم مع رغبة المواطن بالتغيير، لذا ستظل المسألة تدور بين الاشخاص ذاتهم و المواقع ذاتها من حيث استبدال شخص باخر و لكن من نفس الجهة و بذات التوجهات و عين التصورات و السلوكيات و لن يحدث اي تغيير حقيقي.

الخاتمة :

يظل التغيير السياسي امراً مهماً و هو في الديمقراطيات الغربية موجود عن طريق تغيير القائمين بالحكم بواسطة انتخابات دورية ، اما في الدول العربية فقد ظل الحكام العرب او معظمهم في الحكم الى ان وافته المنية و بذا كان التغيير بواسطة الموت ـ و هو عامل لا ارادوي ـ السبيل الوحيد للتغيير السياسي الى ان كان العام **2003** الذي يعد عاما فاصلاً في حياة المنطقة العربية تم فيها تغيير النظام الحاكم في العراق بشكل كلي و لكن هذا التغيير تم بواسطة قوة خارجية و لم يكن بواسطة العامل الداخلي ذلك ان النظام الحاكم تمكن بواسطة قبضته الامنية القوية من انتزاع قدرة الافراد على التغيير و لكنه في الوقت نفسه قطع كل صلة بينه و بينهم لذا عندما جاء مطالب قوي تمكن من انهاء وجود النظام بسهولة ، و كان هذا التغيير هو الاول في المنطقة العربية الذي يعد فاتحة التغيير فيها ، اذ تلاه تغيير سياسي و لو بعد مدة من الزمن لكنه كان نتيجة الحراك الداخلي و ليس الخارجي ، صحيح انه كان هناك في بعض الحالات تدخل و دعم خارجي الا ان الفعل الاساسي كان للشعب الذي رفض استمرار النظام الحاكم في هذا البلد او ذاك و كان التغيير شاملاً ، الامر الذي اثار مخاوف النظم الحاكمة في البلدان الاخرى و التي عمدت الى تقديم بعض التنازلات الى شعوبها من اجل احتواء مطالب الجماهير بالتغيير و تمكنت فعلا من تجاوز هذه الاحداث و بالذات مع رؤية

شعوبها لصعوبة المرحلة الانتقالية التي تمر بها دول التغيير من تردي الاوضاع الامنية و تراجع الاوضاع الاقتصادية و ظهور تنظيمات ارهابية عابرة للحدود اثارت مخاوف الكثيرين على مستقبل اوطانهم الامر الذي دفعهم الى القبول بالوضع القائم لا بل ان بعض النظم و نتيجة لانتشار الحركات الارهابية و بعض الاعمال الارهابية ارتدت عن بعض ما قدمته لشعوبها بحجة الحفاظ على الامن و بالتالي حتى المكاسب السياسية البسيطة التي حصل عليها المواطن العربي فقدت و اشتدت القبضة الامنية خوفا من انتشار (الارهاب)و هنا لم يعد للتغيير معنى في نظر المواطن العربي شاملاً كان ام جزئياً اذ انه في كل الاحوال ليس حقيقياً و غالباً ما عادت الدولة العميقة لتحكم و لكن بصورة جديدة.

The possibility of political change in the Arab states – Iraq as an example

Assistant professor ph.D. Dina Hatif Maki

Summary

There was a believe that the states of the Arab world would not see a political change and there is a continuity of the ruler. Nothing would remove the ruler from his place except death, but the events of the so called Arab spring had changed everything , and some rulers were forced to step down. We try here to study the possibility of political change in the different states of the Arab world whether monarchial or republican, and the difference among the monarchies themselves. We tried to see if this change would start from the people or from above - the authority, and what kind of political system that would exist, would it be a real democracy, and those that are governing now, would they be able and ready to leave their positions peacefully or they would continue controlling and governing in one way or another and the authority would stay at their hands, we would take Iraq as an example.

[1] M.G. Smith.CORPORATIONS AND SOCIETY The Social Anthropology of Collective Action Aldine Publishing Company,1975, Chicago,pp170,171,172. Retrieved from: http://www.cifas.us/smith/chapters.html

[2] Ibid ,P.172.

[3] Ibid ,P.170.

[4] رائد محمد عبد الفتاح دبعي .اساليب التغيير السياسي لدى حركات الاسلام السياسي بين الفكر و الممارسة "الاخوان المسلمين في مصر نموذجا " ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، 2012، ص 35

[5] رائد محمد عبد الفتاح دبعي ، مصدر سبق ذكره ، ص 35

[6] المصدر نفسه ، ص 36

[7] المصدر السابق نفسه ، ص 101

[8] المصدر نفسه ، ص 102

[9]Samuel P. Huntington.The change to change :modernization ,development and politics , comparative politics , vol.3,No.3 (Apr 1971), pp,319,320

[10] Ibid , P.320

[11] Ibid, P.316

[12]Samuel P. Huntington, op,cit P.317

[13] رائد محمد عبد الفتاح دبعي .،مصدر سبق ذكره ، ص 34

[14] المصدر نفسه ، ص 34

[15] بهجت قرني . النظرة الى الشرق الاوسط بطريقة مختلفة : عدسة مفهومية بديلة ، في كتاب الشرق الاوسط المتغير نظرة جديدة الى الديناميكيات العربية ، بهجت قرني (اشراف و تحرير) ، ترجمة د. محمد بدوي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2011، ص 49

[16] المصدر نفسه ، ص 55

[17] المصدر نفسه ، ص 57

[18] عبد القادر عبد العالي. التغيير الجديد في الوطن العربي، وفرص التحول " الديمقراطي " ، في كتاب التغيير في الوطن العربي اي حصيلة؟، عبد الاله بلقزيز (تحرير و تقديم) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2013 ، ص 19

[19] Sharon Erickson Nepstad. Nonviolent Resistance in the Arab Spring: The Critical Role of Military-Opposition Alliances ,Swiss Political Science Review (2011) Vol. 17(4): P.485 doi:10.1111/j.1662-6370.2011.02043.x

[20] بهجت قرني ، مصدر سبق ذكره ، ص 61 ، 62

[21] Thomas Carothers and Oren Samet-Marram . THE NEW GLOBAL MARKETPLACE OF POLITICAL CHANGE, Carnegie Endowment for International Peace.April 2015, P7

[22] محمد دده . الحراك الجماهيري العربي : ثورة ام صناعة لفرصة سياسية ؟،في كتاب الربيع العربي ... الى اين ؟ افق جديد للتغيير الديمقراطي ، عبد الاله بلقزيز (تحرير) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2012 ،ط 3 ، ص 42

[23] المصدرالسابق نفسه ، ص 42

[24] المصدر نفسه ، ص 42 ، 43

[25]Alissa Emily Gordon, A.M.. COLLAPSE OF THE ARAB SPRING: DEMOCRATIZATION AND REGIME STABILITY IN ARAB AUTHORITARIAN REGIMES A Thesis Submitted to the Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences of Georgetown University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Security Studies. Washington, DC,April 16, 2010 P 15

[26]Sharon Erickson Nepstad. Op,cit: P.486

[ ] لكنه اي علي عبد الله صالح عاد و شن حربا مضادة بالتعاون مع الحوثيين من اجل استرداد حكمه.

[27] عبد القادر عبد العالي . مصدر سبق ذكره ، ص 25

[28] محمد عبد الشفيع عيسى .فروض نظرية على محك الخبرة الثورية الاخيرة في تونس و مصر ، في كتاب الربيع العربي ...الى اين ؟ افق جديد للتغيير الديمقراطي ، مصدر سبق ذكره ، ص 194،195

[29]William Parsons,William Taylor, ARBITERS OF SOCIAL UNREST: MILITARY RESPONSES TO THE ARAB SPRING , ,2011 P.1

[30] Martin Beck and Simone Hüser .Political Change in the Middle East: An Attempt to Analyze the “Arab Spring”, GIGA Research Unit: Institute of Middle East Studies, No 203. August 2012 P.18

[31] عبد القادر عبد العالي . مصدر سبق ذكره ، ص 27

[32] عبد الحي علي قاسم . السمات المشتركة للنظم العربية و تعاطيها مع المتغير الثوري .، في كتاب التغيير في الوطن العربي اي حصيلة ؟ مصدر سبق ذكره ، ص 47

[33] Martin Beck and Simone Hüser. Op,cit, P.10

[34] علي الدين هلال (تحرير) . حال الامة العربية 2013 – 2014 مراجعات ما بعد التغيير ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2014 ، ص 221

[35]F. GREGORY GAUSE, III. .KINGS FOR ALL SEASONS:HOW THE MIDDLE EAST’S MONARCHIES SURVIVED THE ARAB SPRING, BROOKINGS DOHA CENTER ANALYSIS PAPER Number 8, September 2014,P.3www.brookings.edu/about/centers/doha

[36] Ibid P.3

[37] **Ibid , P.8**
[38]**ibid, P.8**
[39]**Ibid , P.12**
[40] **Ibid . P.13,14**
[41] **Ibid , P.14**
[42] **Ibid , P.16,17**
[43] **F. GREGORY GAUSE, III.,op,cit, P.18**
[44] **Alissa Emily Gordon, op,cit, P 15**

[45] عبد القادر عبد العالي . مصدر سبق ذكره، ص 17
[46] محمد دده . مصدر سبق ذكره ، ص 48
[47] محمد دده . مصدر سبق ذكره ، ص 48 ، 49
[48] المصدر نفسه ، ص 49،50
[49] المصدر نفسه ، ص 51
[50] المصدر نفسه ،، ص 51
[51] علي الدين هلال (تحرير) . حال الامة العربية 2013 – 2014 مراجعات ما بعد التغيير ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2014 ، ص 191
[52] علي الدين هلال. دراما " الانتقال": العوامل الهيكلية لعدم استقرار انظمة ما بعد "الربيع العربي"، السياسة الدولية، ع 194، اكتوبر 2013 ، ص 33
[53] علي الدين هلال . دراما " الانتقال" : العوامل الهيكلية لعدم استقرار ...المصدر نفسه ، ص 33

[54] **Martin Beck and Simone Hüser,op,cit, P.12**
[55] **Martin Beck and Simone Hüse,op,cit,P.15**
[56] **Ibid, P.20**

[ ] انظر دستور جمهورية العراق لعام 2005 .

[57] **Ferhat Pirincci . Democracy Culture And Practice In Iraq: A Comparative Analyze Of Saddam And Post-Saddam Era , .Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol. 6, No.1&2, Spring & Summer 2007 ,P.101**

[ ] انظر امر سلطة الائتلاف المؤقتة حل الكيانات العراقية ،امر سلطة الائتلاف رقم 2 في 23 /5/ 2003 .

[58]احمد الملاح .الاحتجاجات و الاصلاحات في العراق : متى بدات و اين انتهت ؟

http://www.noonpost.org/content/11379

[59]**Claire Spencer. Iraq Analysis: Then and Now, in : Iraq Ten Years On ,Claire Spencer, Jane Kinninmont and Omar Sirri eds,Chatham House, May 2013, P.11.**